

## في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان العيان: تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية قصوى وأساساً للسياسة التي تتبناها حكومة المملكة



ذكر معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيان في كلمة المملكة التي ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان الذي عقد دورته الثانية والعشرون رفيعة المستوى في جنيف أن المجتمع الدولي أصبح وأكثر من أي وقت مضى معنياً بمعالجة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعنصري وانتشار التطرف والكرهية بين الأمم والشعوب.

### أهمية مبادرة خادم الحرمين للحوار بين الأديان

إن للحوار بين الأديان أهمية خاصة في هذا العالم المعاصر الذي تشابكت فيه قارات الدنيا بصورة متسارعة، ما يجعل الحوار بين الشرق والغرب في غاية الأهمية؛ لتعميق القواسم المشتركة بين الجميع، مثل القيم والأخلاق والمثل والمبادئ التي يتفق عليها عقلاء وحكماء العالم.. ومن هذا المنطلق، قال معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيان في المؤتمر: «ومن هنا تأتي أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة لعام ٢٠٠٨م، ابتداءً من «مؤتمر مكة» الذي أرسى قواعد الحوار ومجالاته، مروراً بمؤتمري «مدريد» و«نيويورك» اللذين قيما التجارب السابقة لمسارات الحوار، وحتى «مؤتمر جنيف» الذي ركز على مفهوم القيم الإنسانية

### المشتركة بين الشعوب».

ويبين رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك، أن هذه الجهود توجت بافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في فيينا بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٢م، والذي يهدف إلى نبذ التعصب وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني، وتشجيع حوار إنساني هادف ومسؤول يستند إلى القواسم المشتركة، وتعميق روح التسامح والتفاهم واحترام الآخر.

### وحدة الدول العربية والإسلامية

في إطار حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على وحدة الدول العربية، وعلى الشعوب العربية والإسلامية؛ أكد الدكتور العيان على الدور المهم والرئيسي لمجلس حقوق الإنسان في معالجة الحالات التي تنطوي على انتهاكات واسعة وممنهجة ضد شعوب بأكملها، مبيناً

أن الشعب الفلسطيني لا يزال يرزح تحت الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود. وقال معالي: «من هذا المنبر تجدد المملكة العربية السعودية موقفها الداعي إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأن تستمر قرارات مجلس حقوق الإنسان المعبرة عن تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته، وتمكينه من حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورفع الحصار الجائر عنه، والوقف الكامل والفعلي للأنشطة الاستيطانية على أراضيه، والإفراج عن الأسرى

### الحوار بين الشرق والغرب في غاية الأهمية لتعميق القواسم المشتركة بين الجميع

المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي». ورحب العيان في كلمته بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منح فلسطين صفة دولة مراقب، وبنائج وتوصيات التقرير الذي صدر مؤخراً عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول الآثار السلبية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بسبب المستوطنات الإسرائيلية. وحول الوضع السوري، أكد العيان موقف المملكة العربية السعودية في هذا الصدد وقال «إن استمرار الحالة المأساوية للوضع في سورية منذ عامين نتيجة إمعان النظام السوري في استخدام آلة القتل والدمار ضد الشعب السوري، والتي راح ضحيتها حتى الآن ما يقدر بأكثر من ٩٠ ألف شخص، وتشريد مئات الآلاف؛ يمثل تحدياً أخلاقياً وإنسانياً للمجتمع الدولي، وينتظر موقفاً موحداً من مجلس الأمن يستجيب لتطلعات الشعب السوري، ويضع نهاية فورية لهذه الأزمة، مع تأكيد المملكة على أمن واستقرار

## مواقف المملكة الثابتة تجاه حقوق وقضايا الإنسان دولياً

أكدت المملكة أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في رصد الانتهاكات الجسيمة والواسعة التي ترتكبها السلطات السورية بحق أبناء الشعب السوري.

وطالبت المملكة في بيانها الذي ألقاه مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف الدكتور عبد الوهاب عطار، خلال الحوار التفاعلي لمجلس حقوق الإنسان مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق في سورية؛ بضرورة توحيد الموقف الدولي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في سورية.

وأوضح الدكتور عطار أن رئيس البعثة الدولية قدم معلومات مهمة تؤكد الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في سورية، والتي تشير إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بحق الشعب السوري على أيدي قوات النظام، بما في ذلك القتل والتعذيب وهتك الأعراض والإخفاء القسري وغير ذلك من الأفعال غير الإنسانية.

وقال «إن الأوضاع الإنسانية والمساوية التي يعيشها أبناء الشعب السوري تتفاقم للأسف الشديد، وإن المملكة العربية السعودية تؤكد المرة تلو الأخرى أن التخاذل الدولي في وقف سياسة القتل والبطش المنهجية التي يتبعها النظام السوري؛ قد أدى إلى تفاقم الوضع وتعاضم المأساة»، مبيناً أن المجتمع الدولي لا يزال محجماً عن الحاجات الضرورية للشعب السوري لتمكينه من الدفاع المشروع عن نفسه الذي تؤكد عليه الشرائع والقوانين كافة.

### معاونة الشعب الفلسطيني

عبّرت المملكة العربية السعودية عن إدانتها سياسة الاستيطان الإسرائيلي المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك خلال كلمة المملكة التي ألقاها الدكتور عبد الوهاب عطار، سفير المملكة العربية السعودية ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، خلال الحوار التفاعلي في مجلس حقوق الإنسان حول المستوطنات الإسرائيلية وأثرها في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني المنعقد في جنيف.

وأكد أن معاونة الشعب الفلسطيني لا تخفى على أحد، فالتقارير الدولية والإعلامية المختلفة كلها تؤكد استمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، ومن بينها الانتهاكات الناجمة عن الاستيطان، مشيراً إلى أن إسرائيل مستمرة في تعنتها وتجاهلها القرارات والآليات الدولية، بما في ذلك رفضها التعاون مع البعثة الدولية للتحقيق.

وأضاف أن التقرير أفاد باستمرار إسرائيل في تبني سياسة التوسع الاستيطاني، مطالباً قوات الاحتلال بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية دون شروط مسبقة امتثالاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وشدد على ضرورة أن تبادر إسرائيل حالاً بسحب جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيراً إلى أن أعظم انتهاك لحقوق الإنسان هو الاحتلال ذاته، فالشعب الفلسطيني لا يزال يعاني منذ إنشاء دولة إسرائيل احتلال أراضيهم وتشريد أفرادهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، وأن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة يتنافى مع الشرعية الدولية.



أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية قصوى ويشكل أساساً للسياسة التي تتبناها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حيث كرس النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية المبادئ والقيم الأساسية لهذه الحقوق، وأكد بصفة خاصة على قيم المساواة بين الجميع، وواجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، وتعزيز مبادئ العدل، وكفالة جميع الحقوق للمواطن والمقيم على حد سواء.

### التقضاء وحقوق الإنسان

وشدد العيبان على دور القضاء في كفالة وحماية الحقوق والحريات المشروعة باعتباره سلطة مستقلة، وهو ما دعا المملكة لتعزيز ذلك من خلال تطوير مرفق القضاء، وتكريس مبدأ استقلاله، وتعزيز مبادئ المحاكمات العادلة، وتعدد درجات التقاضي، وتعميق مبادئ التوفيق والمصالحة لحل النزاعات، ووضع مشروع قانون للتدابير غير الاحتجاجية في العدالة الجنائية.

وأوضح أن المملكة تعمل جاهدة على تعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ عديد من التدابير والمبادرات الكفيلة بضمان حقوق الإنسان؛ ومن ذلك إنشاء المؤسسات الوطنية، وسن الأنظمة، ووضع آليات للرقابة، وتنفيذ برامج لتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

### تعزيز دور المرأة في بناء المجتمع

وفي لفظة خاصة بالمرأة، بين رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته بمؤتمر جنيف أن المملكة تمضي قدماً في اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات، والتي توجت مؤخراً بتمثيل المرأة في مجلس الشورى لأول مرة من خلال ثلاثين سيدة من مجموع أعضائه المائة والخمسين، وتعديل نظام المجلس لضمان ألا يقل تمثيل المرأة فيه عن (٢٠٪) من عدد مقاعده، وهي نسبة متقدمة مقارنة بالمجالس التشريعية في عدد من دول العالم.

يأتي ذلك تحقيقاً لمضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - في افتتاح أعمال الدورة السادسة للمجلس، عندما أكد أن تفعيل أعمال المجلس يكون بوعي وتطوير متدرج وتمثيل لجميع شرائح المجتمع السعودي. وأضاف «كما يجري حالياً تطوير نظام المجالس البلدية لتوسيع المشاركة في إدارة الشؤون المحلية، والذي تشارك فيه المرأة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة».

سورية ووحدتها الترابية والوطنية، وتقدير جهود وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

### دعم المملكة للمنظمات الحقوقية العالمية

حرصاً من المملكة على دعم المؤسسات والمنظمات الحقوقية العالمية والأممية، شدد معالي الدكتور بندر العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان، على حرص المملكة لتعزيز علاقاتها بأليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتفعيل دورها، ومع تزايد الأعباء على هذه الآليات حرصت المملكة على زيادة تبرعاتها الطوعية، وذلك إيماناً منها بالدور الذي تقوم به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث وقعت المملكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم للتعاون الفني بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٢م، وزادت مساهمتها السنوية في التبرعات غير المشروطة لميزانية المفوضية إلى (مليون دولار)، وخصصت أكثر من مليوني دولار للبرامج والأنشطة التي ستنفذها بالتنسيق مع المفوضية السامية، مع استمرارها في دعم الصناديق الإنسانية التي تشرف عليها المفوضية، إضافة إلى الإعلان عن تبرع المملكة بمبلغ مليوني دولار لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبين العيبان أن المملكة تسعى لاستثمار مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية المحلية، حيث استأثرت قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان وصناديق التنمية المتخصصة؛ بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة، مع استمرار دعم الاقتصاد العالمي من خلال انتاج سياسة بترولية متوازنة ودعم اقتصاديات الدول الشقيقة والصديقة لدفع عجلة التنمية في هذه الدول، وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين في القمة العربية التنموية الثالثة في الرياض والداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن (٥٠٪) بما يمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

وأكد العيبان أن المملكة تستعد حالياً لتقديم تقريرها الوطني للدورة السابعة عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي ستعقد خلال شهر أكتوبر القادم، «وقد كانت تجربتنا الوطنية للإعداد لهذا التقرير مثمرة، وأفضت لحوار فاعل حول حقوق الإنسان في داخل الجهات الحكومية والمجتمع المدني، وساعدتنا على خلق وعي متزايد حول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت الذي تؤكد فيه المملكة حرصها على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتعزيز تعاونها مع جميع آليات الأمم المتحدة؛ نود التأكيد على أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تركز على مبدأ الحوار التفاعلي وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الدول».

### الاهتمام البالغ بحقوق الإنسان لدى المملكة

ونوه معالي الدكتور بندر العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان، بالاهتمام البالغ الذي توليه المملكة العربية السعودية لحقوق الإنسان، فقال سعاداته «إن المملكة العربية السعودية تؤكد على